مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الاستراتيجية الاميريكية في العراق ومعظلة الامن
اسم الكاتب: أ.م.د. نبيل محمد سليم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6838
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 02:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الاستراتيجية الاميريكية في العراق ومعظلة الامن

الاستاذ المساعد الدكتور
نبيل محمد سليم(*)

تمهيد

قد يكون عدم ادراك واقع واوضاع العراق بشكل كاف ودقيق من قبل الادارة الاميريكية جعلها تسيء تقدير استراتيجيتها للتدخل فيه وللعواقب المترتبة على ذلك. وتلك بحد ذاتها مشكلة، لكن المشكلة الاكبر هي ان لا تكون هذه الادارة، وبعد انقضاء ما يقرب على الخمس سنوات على الاحتلال، قد أدركت الآتي أو أنها تدركه وتتجاهله:

١. إن أحد أهم الاسباب الرئيسة للمشكلة الامنية في العراق تعود الى تدخلها أولاً، وثانياً، الى قناعتها على ما يبدو بأن بمقدورها فرض حلول سياسية وأمنية استناداً الى ما حققته بالقوة وإحتلالها له وإستمرارها في هذا الاحتلال وتصرفها على هذا الاساس.
٢. ان التدخل في العراق تم عن طريق اعلى درجات العنف المادي وهي الحرب، واستمر حتى الآن باتباع استراتيجية تقوم أساساً على العنف وهي (إستراتيجية الصدمة Shock Strategy)، والعنف لابد وان ينتج العنف الذي يتناسب معه من حيث الشدة والانتشار، ولكن ليس بالضرورة الذي يتناسب معه في الغاية.
٣. ان إستراتيجية تعتمد العنف أو تقوم على العنف بامكانها أن تدمر الدولة والسلطة والمجتمع، ولكنها تعجز عن ايجاد دولة مستقرة أو سلطة شرعية تتفاعل معها الغالبية السياسية في مجتمع يراد منه العمل وفقاً للآليات الديمقراطية.
٤. قد تلجأ السلطة، أية سلطة، الى إعتماد العنف من حين لآخر، وقد يحمل العنف نفسه سلطة إكراه بدرجة أو بأخرى لكن العلاقة بين الظاهرتين تبقى عكسية. وعندما يغلب طابع العنف في مجتمع على طابع السلطة، فذلك لان هناك ثمة ما يضعف السلطة، واكثر ما يضعفها هو التدخل بغض النظر عن اشكاله ودواعيه، وإعتماد العنف كاستراتيجية للتدخل.

بهذه المدخلات ربما يمكن الوقوف على أسباب عدم إستقرار الوضع الامني في العراق بوصفها نتيجة طبيعية للتدخل الذي تعرض له، ولما يزل، وربما ايضاً سبل معالجته.

(*) رئيس قسم الدراسات الاستراتيجية -مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

٢. استراتيجية التدخل العسكري الأميريكي في العراق:

لقد وضعت الولايات المتحدة الاميريكية من اجل تحقيق اهدافها السياسية في العراق استراتيجية وصفت بأنها ((استراتيجية الصدمة Shock Strategy) او ((إستراتيجية الصدمة والترويع)). وبمقاربة بين مفهوم (الصدمة) بمعناها المادي المحدد بالفعل الذي يلحق الاذى بالجسم المصدوم[١]، وبمعناها المعنوي المحدد بالفعل الذي يستهدف الحاق الاذى بنفسية وعقلية الشخص أو الاشخاص الذين يوجه ضدهم الفعل، ومفهوم (الترويع) بمعناه المحدد بادخال الفزع والرعب الى قلب وعقل من يستهدفه أو يستهدفهم[٢]، من ناحية، مع مفهوم (العنف) من ناحية اخرى، والذي يراد به بشكل عام "اجبار الآخرين على الانصياع والطاعة وفرض الخضوع عليهم"[٣] وهو بذلك وسيلة قسرية للقهر لأنه "سلوك موجه نحو ايقاع الاذى على الناس او الاضرار بالملكية"[٤] سواء كانت ملكية خاصة أم عامة، بهذه المقاربة نكون أمام استراتيجية للعنف في جوهرها أو استراتيجية للتدخل بالقوة تعتمد العنف باشكال متعددة وفي المجالات كافة لتحقيق الاهداف السياسية.

ان استراتيجية قدم لها بأحد اكثر الاشكال تطرفاً والاكثر دموية للعنف الدولي وذلك عن طريق الحرب، وخطط لها للاستمرار في إستخدام العنف، من الطبيعي ان تفضي الى نتائج تمس الامن خاصة وانها:

٢-١- لم تصمم كما تبين لصدم أو ترويع جهة أو مؤسسة بذاتها وانما لصدم المجتمع العراقي بأسره تقريباً. فلا النظام السياسي الذي يفترض أن التدخل كان يهدف الى إسقاطه قصد بها تحديداً لان الصدمة لم تستهدفه فقط، وإذا افترضنا أنها كذلك فيفترض أن تنتهي بسقوطه وهو ما لم يحدث إذ ان الصدمة او الصدمات الاكبر والاكثر وقعاً جاءت بعد سقوطه بالفعل. كما لم تكن المؤسسة العسكرية العراقية التي يفترض ان تكون مستهدفة اكثر من غيرها بـ(استراتيجية الصدمة) الهدف الوحيد خاصة بعد ان جرى حلها بعد الاحتلال، ليجري إستهداف المؤسسات الاخرى بالتدمير تباعاً.

٢-٢- ان حجم وطبيعة ومضمون الدمار والاذى الذي الحق بالعراق شعباً ودولة ومؤسسات وبنى وهياكل وتاريخ وحضارة.. الخ، تجاوز الى حد كبير جداً مفهوم الصدمة والترويع والتدمير المادي والمعنوي لقواه وقدراته الى إستهداف لوجود العراق والعراقيين في هويتهم وقيمهم التي عرفوا بها ولتاريخهم وجغرافيتهم أيضاً.

٢-٣- إن أهم النتائج الملموسة والمحسوسة التي ترتبت على استراتيجية الصدمة والترويع، حتى الان على الاقل، هي فقدان الامن عدم إستقرار الاوضاع الامنية وهي نتيجة

---

[١] انظر محمد محي الدين عبد الحميد ومحمد عبد اللطيف السبكي، المختار من صحاح اللغة، مطبعة الاستقامة، القاهرة ١٩٣٤، ص٢٨٤.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٠٩.

[٣] صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١، ص٥٩٣، نقلاً عن:

Hannah Arandt: on violence. Allen Lane, the pengain, presS 1970.

[٤] المصدر نفسه، ص٣٩٥، نقلاً عن:

H. D. graham and T. R. gurr: The History of violence in America praellher, New York 1969.

طبيعية لاستراتيجية تعمد الى اشاعة الخوف والفزع باشكال مختلفة من خلال إجراءات وسلوك سلطة الاحتلال وقواتها. وهو ما اشارت اليه مذكرة (منظمة العفو الدولية) منذ تموز/يوليو ٢٠٠٣ حين أعربت عن((بواعث قلق تتعلق بممارسات سلطة الائتلاف المؤقتة والقوات المسلحة البريطانية والاميريكية، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة وإستخدام إجراءات وضمانات مختلفة للحقوق في عمليات التوقيف والاعتقال بالنسبة لفئات مختلفة من المعتقلين)) وممارسة التعذيب وسوء المعاملة في الحجز على يد قوات التحالف، وإلحاق الضرر بالممتلكات وتدميرها خلال عمليات التفتيش... وعدم الاقرار الكافي من جانب دولتي الاحتلال بانطباق القانون الدولي لحقوق الانسان على جميع جوانب الحياة، وإنعدام مساءلة قوات التحالف على إنتهاكها لحقوق الانسان والقانون الانساني))[١]. وايضاً بواعث قلق المنظمة مما يتعلق ((بالاوامر واللوائح التنظيمية التي أصدرتها سلطة الائتلاف المؤقتة وتاثيرها على حقوق الانسان))[٢].

٢-٤-طبيعة ومضمون الفلسفة التي قام على أساسها التدخل العسكري في العراق واستراتيجيته. ففي كتابه (الاسباب الداعية لغزو العراق) يشير كينيث بولاك Kenneth M. Pollack في بعض إستنتاجاته الى ((ان الميزة الكبرى لغزو العراق هي اليقين التقريبي لنتيجته)) فاذا كان للولايات المتحدة أن تشن حرباً شاملة ضد العراق، يمكننا أن نكون على ثقة عالية بالنصر ((ان نفقات ذلك النصر غير واضحة، ولكنها حتى في حال أسوء التقديرات ليست كارثية))[٣]. وحسب رأي روبرت فسك الصحفي والمحلل في صحيفة الاندبندنت البريطانية فان ((حجة بولاك لتأييد الحرب هي حجة لا أخلاقية بصورة تحبس الانفاس. اذ يبدو ان الحرب هي القرار السليم، ليس لأنها ضرورية أخلاقياً وإنما لاننا سنفوز بها. وبعيداً عن كونها رمزاً للاخفاق التام للروح الانسانية لما تنطوي عليه من آلام هائلة وموت الابرياء، اصبحت خياراً لسياسة قابلة للتنفيذ ومحتملة لان من شأنها ان تطلق جدول أعمال السياسة الخارجية للولايات المتحدة فيما يفترض ان يتيح لها أن تغزو بلداً اخر أو بلدين حيث يمكن اكتشاف مصالح حيوية امريكية))[٤].

وفي كتابها حول لغويات الصراع، لغة الاضرار المادية، تشير لورا ريديز (Laura Rediechs) الاستاذة بجامعة سان لورانس في نيويورك كاتبة: ((في معركة كونية بين الخير والشر الذي يتصوره بوش، يكون حديثنا عن إزهاق أرواح بريئة مبرراً لأننا اخيار. لكن حينما يقتل الطرف الاخر ابرياء فانه يكون غير مبرر لانه شرير. أي ان

---

[١] منظمة العفو الدولية، العراق: مذكرة حول بواعث القلق من التشريعات التي وضعتها (سلطة الائتلاف المؤقتة)، رقم الوثيقة (MDE ١٤/١٧٦/٢٠٠٣)، ٤ ديسمبر/كانون الاول ٢٠٠٣، ص١.

[٢] المصدر نفسه، ص١٩.

[٣] روبرت فسك، هؤلاء الذين يؤيدون الحرب، مجموعة باحثين، العراق-الغزو-الاحتلال-المقاومة، سلسلة كتب المستقبل العربي(٢٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت ٢٠٠٣، ص١٥.

[٤] المصدر نفسه، ص١٥.

ما يجعل قتل الناس الابرياء شراً اذن هو ليس موتهم الفعلي، انما مواقف ومشاعر اولئك الذين قتلوهم))[1].

إن ذلك يعني، إن ما تعرض له العراق قد تجاوز حدود الحرب القانونية والاخلاقية، هذا دون الحديث عن قانونية وشرعية تلك الحرب اصلاً، وما ترتب على نتائجها من تدخل كامل في شؤون العراق.

وبغض النظر عن إدراكنا وإدراكهم لهذه الاستراتيجية، فان المحصلة النهائية هي اننا امام معضلة امنية شائكة ومعقدة اسبابها سياسية بالاساس، وهي نتيجة لها وليس من مسبباتها. والعلة الرئيسة في تفجرها وتفاقمها تكمن في الاستراتيجية التي أتبعت، ولما تزل، للتدخل والسياسة التي تقف وراءها، ليس لأنها اعتمدت العنف وارتكزت عليه لتحقيق اهدافها فقط على أهميته، وإنما ايضاً لعدم إدراكها لبعض الحقائق بشكل صحيح أو ربما لادراكها وتغاضيها عنها لاعتقادها بان التعاطي معها بهذا الشكل يخدمها اكثر، على الرغم من النتائج السلبية التي تمخضت عنها بسبب طريقة التعاطي معها.

٣-مراحل الاستراتيجية الاميريكية في العراق:

تشير الوقائع والمعطيات الى ان الولايات المتحدة سعت من وراء غزوها للعراق الى ضمان حدوث تغيير سريع فيه ومن ثم في المنطقة والعالم، مع القليل من المخاطر في ظل فوضى مسيطر عليها. وهو ما يفسر سياساتها واجراءاتها في الايام الاولى للاحتلال من تشجيع للنهب وحرق وتدمير مؤسسات الدولة وهياكلها الارتكازية وبناها التحتية ومعالم حضارة البلاد وسجلها الوثائقي والثقافي والانساني. والاكثر خطورة وسوءاً من ذلك تعمدها حل جيش البلاد النظامي وعدم القيام بمسؤولياتها الامنية وفقاً لقواعد القانون الدولي واتفاقيات جنيف في حماية الحدود الدولية للعراق، والحفاظ على امنه الداخلي بعد حل مؤسسات الامن بشكل عشوائي ولكنه مقصود بالتأكيد.

ووفقاً لتطور الاوضاع والاحداث، يمكن القول بان الاستراتيجية الاميريكية في العراق مرت حتى الان بثلاث مراحل وقد بدأت بالمرحلة الرابعة بعد تقرير كروكر-باتريوس، في كل مرحلة منها كان خيار الصدمة قائماً بالاسلوب الذي يحقق اهدافه وفقاً لتصور مخططيها، ويمكن تقسيم هذه المراحل الى الآتي:

٣-١مرحلة الصدمة الاولى:

إنحصرت هذه المرحلة ما بين بداية شن الحرب على العراق وحتى احتلاله في ٩ من نيسان ٢٠٠٣. وعلى الرغم من قصر مدة هذه المرحلة الا ان وقعها كان شديداً على العراقيين بشكل عام، والصدمة الفعلية فيها كانت وقوع البلاد تحت الاحتلال. فالرغبة في نوع من التغيير لم تكن تعني بالنسبة لهم احتلال بلادهم على الاطلاق.

٣ -٢مرحلة الصدمة الثانية:

امتدت هذه المرحلة من إتمام إحتلال البلاد بالكامل حتى (الانتخابات) الاخيرة في كانون الاول ٢٠٠٦ وتوصف بمرحلة (الفوضى الخلاقة). ابتدأت بصدم المجتمع بالتغاضي إن لم يكن السماح باعمال النهب والحرق والتدمير لمؤسسات الدولة المختلفة، والقرارات التي أصدرتها إدارة الاحتلال بحل المؤسسات والاجهزة الامنية، والسماح بالحريات المنفلتة

[1] **المصدر نفسه، ص١٥.**

دون ضوابط حقيقية قانونية ورقابية، والعمل على خصخصة القطاع العام. والاخطر من هذا وذاك البدء بتقسيم البلاد من خلال نظام المحاصصة القومية والاثنية والطائفية من خلال تشكيله (مجلس الحكم). وفي ظل غياب مؤسسات الدولة وسلطاتها التنظيمية والرقابية، غضت الطرف عن قيام المليشيات المسلحة وسمحت لجماعات مسلحة اخرى للدخول الى البلاد فيما أسهمت وسهلت بسياستها واستراتيجيتها عدم إقامة مؤسسات أمنية مهنية بديلة تحفظ الأمن فيها. وكل ذلك تحت دعاوى (الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان) وتعد هذه المرحلة اخطر المراحل لانها شهدت البداية الحقيقية لتفاعل المشكلة الامنية وتبلورها وتفاقمها.

٣-٣ مرحلة الصدمة الثالثة:

يمكن تحديد هذه المرحلة مع بداية تشكيل الحكومة الأخيرة وحتى صدور تقرير كروكر-باتريوس في العاشر من ايلول٢٠٠٧. ويبدو ان الادارة الاميريكية ادركت منذ بداية هذه المرحلة ان الامور ربما اصبحت خارج سيطرتها الى حد ما. فالعنف الذي سمحت بانتشاره تجاوز الحدود المسموح بها، والديمقراطية التي شجعتها لم تفض الى النتائج التي أرادتها بوصول تيار لبرالي موال لها الى السلطة بسبب الانقسامات والتخندق القومي والطائفي بشكل خاص. كما إن تفردها في تقرير شؤون البلاد بالكامل لم يعد ممكناً كما كان في السابق. والإنفلات الأمني الخطير الذي اسهمت في تفاقمه بات يهدد مشروعها في العراق والمنطقة والعالم خاصة بعد إزدياد حدة المقاومة الوطنية للاحتلال وكل ما ترتب عليه رغم القوة والاستراتيجية التي إستخدمتها لانهائها ورغم محاولاتها لتشويهها وربطها بالارهاب ورغم محاولاتها ايضاً للنيل من إرادتها باتباع أساليب القهر النفسي كما حدث في فضائح سجن ابو غريب. وزاد الامور تعقيداً تفاقم تدخل بعض القوى الاقليمية في شؤون العراق خلافاً لارادتها ومخططاتها.

وعلى خلفية ذلك أصبحت مسألة استعادة الاستقرار ولو نسبياً خياراً مقدماً بالضرورة على خيار الديمقراطية المزعومة. ولأن استعادة الاستقرار ليست مسألة سهلة، فقد كان من المتوقع ان تلجأ الادارة الاميريكية الى الاستمرار في إستراتيجية الصدمة في مرحلة لاحقة وصفت بكونها (استراتيجية جديدة). والصدمة أو الصدمات الجديدة، التي تمت المباشرة بها بعد اكتمال وصول القوات الاضافية وفقاً لـ(الاستراتيجية الجديدة)، أخذت شكل استخدام القوة بشكل مفرط لفرض الامر الواقع على العراقيين رغم الادعاء بوجود جوانب اقتصادية وخدمية وانسانية الى جانب القوة العسكرية التي ستستخدم لاعادة الاستقرار وفرض التسويات على الاطراف المختلفة.

وفي مرحلة لاحقة لجأت الى إعادة تفتيت المكونات المجتمعية وتقسيمها بنفسها على نفسها وضرب بعضها ببعض، ومن ثم عملت على بناء تحالفات أمنية مع مكونات إجتماعية وجماعات مناطقية في مناطق محددة وصفت بالساخنة. ويتوقع ان تطبقها في كل المناطق التي تلقى فيها معارضة لاحتلالها ولمشروعها بشكل خاص، وتعميمها على المناطق الاخرى لاحكام سيطرتها عليها من خلال تهديد بعضها بالبعض الاخر.

٣-٤ مرحلة الصدمة الرابعة:

ترتبط هذه المرحلة بتقرير السفير الاميريكي في العراق رايان كروكر وقائد

القوات الاميركية ديفيد بترايوس الى الكونجرس في ١٠-١١ من ايلول ٢٠٠٧، حول ما حققته (استراتيجية بوش الجديدة في العراق).

وكان تقرير كروكر-بترايوس ذاك قد ركز على بعض التقدم الذي تحقق في مجال الأمن منذ إعتماد تلك الاستراتيجية.إلا ان ذلك لم يفلح على ما يبدو في إقناع الكثير من المختصين والمعنيين بالشأن العراق بأن ما جاء في التقرير كافٍ وحقيقي ويتناسب مع الموارد المادية التي رصدت والجهود التي بذلت والامكانات البشرية التي زجت في إطار تلك الاستراتيجية. لا بل إن التقرير يتركيزه وتشديده على التقدم المحدود والمحدد بمناطق معينة والبناء عليها لتقدير نجاح الاستراتيجية المتبعة، حمل على الادراك ولو ضمنياً بإخفاقها في تحقيق الاهداف التي خطط لها بنسبة ملحوظة، وإنه، أي التقرير، بالصيغة التي ورد بها جاء ليمنح الادارة الاميريكية ذريعة للاستمرار في استراتيجتها لعام آخر، وليقدم لها حجة في مواجهة الانتقادات لسياستها واستراتيجيتها، ودعوات العدد المتزايد من أعضاء الكونجرس، والرأي العام الاميريكي لسحب القوات الاميريكية من العراق.

والأهم من ذلك، هو ما لم تجر الاشارة له صراحة في تقرير كروكر-بتراويوس، لكن أمكن إدراكه من قبل المختصين كما أدركته، أو يفترض ان تكون قد أدركته، الادارة الاميريكية وقبلها واضعو التقرير أنفسهم وهما أرفع مسؤول سياسي وأرفع مسؤول عسكري اميريكي في العراق، وهو: إن التداعيات الخطيرة التي نتجت عن السياسة والاستراتيجية الاميريكية في مراحلها السابقة، لا يمكن معالجتها بمجرد إعتماد (استراتيجية جديدة) تقوم على زيادة عدد القوات بوصفها خياراً وحلاً رئيساً. وهو ما يفهم مما جاء في تقرير الجنرال بترايوس في جلسة الاستماع في الكونجرس "كانت لنا في الماضي تطلعات لا يمكن ببساطة تحقيقها"[١]، وأضاف محذراً إنه " لن تكون هناك لحظة واحدة يمكننا إعلان النصر فيها"[٢].

إن إخفاق التقرير في ترسيخ القناعة الاستراتيجية المتبعة لمعالجة الوضع المتدهور في العراق بنسبة مقبولة للوثوق بجدواها، من ناحية، وعدم تضمنه ما يشير الى تغيير جدي فيها يحث على الاعتقاد بامكانية استعادة الأمن والاستقرار في البلاد، من ناحية اخرى، شكل صدمة بحد ذاته، خاصة اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار:

٣-٤-١ إن التقرير جاء وصفياً للاوضاع في العراق بشكا عام، وغير موضوعي في تحليله لبعضها، وخالياً من حلول جذرية وواقعية لجوهر المشكلة الأمنية.

٣-٤-٢ عدم موضوعيته بالقائه مسؤولية التدهور في مجال الأمن بكل خاص وبقية المجالات بشكل عام، على الحكومة والاحزاب العراقية وعلى العراقيين كافة، وإغفاله بشكل متعمد لمسؤولية الادارة الاميريكية بالاساس بسبب غزوها

---

[1] David H. Petraeus, "Report to Congress on the Situation in Iraq", 10-11 September 2007.

نقلاً عن، خير الدين حسيب، العراق الى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٤٤، تشرين الاول/كتوبر ٢٠٠٧، ص١٠.

[٢] المصدر نفسه، ص١٠.

للبلاد، وسياستها واستراتيجيتها وإجراءاتها، ناهيك عن مسؤوليتها الدولية بوصفها القوة المحتلة عن هذا التدهور والاوضاع المرافقة له.

٣-٤-٣ التداعيات التي تركها التقرير والتي يمكن حصرها في الآتي:

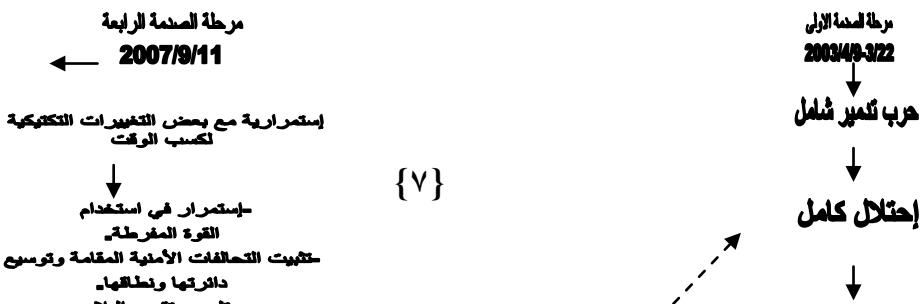
٣-٤-٣-١ إنه وفي ظل قناعة العديد من الاطراف الداخلية العراقية والاطراف الخارجية الاقليمية باستمرار الادارة الاميريكية في إستراتيجيتها الراهنة، إنطلاقاً من مضمون التقرير، ستشهد الساحة السياسية والأمنية في العراق سباقاً وتنافساً محموماً بين عدد من القوى للتحكم بالسلطة وفرض الأمر الواقع خلال مهلة السنة التي وردت في التقرير لكي تكمل القوات الاميريكية إنجاز مهمتها وفقاً لاستراتيجيتها. وقد وجد ذلك طريقه الى الحدوث فعلاً بعودة موجة العنف الى التصاعد والانتشار بشكل ملحوظ عما كانت عليه قبل تقديم التقرير بوقت قصير.

٣-٤-٣-٢ إستهداف ما عدّه التقرير نجاحاً للاستراتيجية وتقدماً باتجاه تحقيق أهدافها (مجالس الصحوة مثلاً) وبنى عليه تقديراته وتوصياته بامكانية الاعتماد عليها والاستمرار فيها، والذي عزز بالقول بامكانية سحب عدد من القوات الاضافية التي أرسلت في غضون أشهر قليلة.

٣-٤-٣-٣ دفع الكونجرس لاعتماد مشروع السيناتور جوزيف بايدن لتقسيم العراق الى ثلاثة أقاليم على أسس قومية طائفية (اقليم كردي في شمال العراق وسني في وسطه وثالث شيعي في الجنوب)، على أساس ان العراقيين لن يتفقوا ومن ثم فان أفضل وسيلة لانهاء العنف هي عن طريق فصلهم كل في إقليم خاص به.

ان مشروع بايدن يمثل مقدمة وتهيئة لمشروع تقسيم وارد وقائم في التفكير السياسي والاستراتيجية الاميريكية جمهورياً كان أم ديمقراطياً. وقد يكون محور مرحلة إستراتيجية صدمة قادمة مهد لها بالمراحل السابقة على شكل صدمات تكمل إحداها الاخرى.

مراحل استراتيجية الصدمة الاميريكية في العراق



وعلى اية حال قد يكون تصور الادارة الاميريكية ومخططيها بان (استراتيجية الصدمة) نجحت في تحقيق اهدافها حتى الان فهي:

٣-١-١-دمرت كل ما كان قائماً على الاقل في جوانبه المادية وهو ما يتيح لها إمكانية إعادة هيكلته وفق تصوراتها ومصالحها.

٣-١-٢-أخرجت العراق من دائرة المناوئين لها ولسياساتها وجعلته حليفاً أو صديقاً لها الى حد ما.

٣-١-٣-إن العنف المستشري في البلاد وفقدان الامن والاستقرار على الرغم من خطورتها ومما تثيره لها من مشاكل في العراق وداخل الولايات المتحدة وخارجها، إلا أنها من ناحية اخرى يمكن أن تكون مفيدة اذا ما إقتنعت الاطراف المختلفة باهمية دورها ككابح لهذه القوة او تلك ومن ثم القبول بوجودها ودورها بشكل أو باخر وبدرجة أو باخرى وهو ما تسعى اليه الادارة الاميريكية.

على الجانب الاخر وبالمقابل هناك من يرى فشل هذه الاستراتيجية بدلالة الأمن

الحقيقي والفعلي الذي بات الجميع يدرك أهميته حتى في الجانب الاميريكي لاسباب انسانية او مصلحية. وقد تكون تأثيرات التدخل الاميريكي بشكل عام والاستراتيجية التي يعمل على أساسها في موضوعة الامن معياراً معقولاً لتقرير نجاح أو إخفاق التدخل سواء داخل العراق أو داخل الولايات المتحدة، على اساس أن الوضع الامني يمثل انعكاساً لمدى إستقرار الإوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم للنموذج الذي روجت له ليكون مثالاً يحتذى به في المنطقة.

٤. تداعيات استراتيجية التدخل الاميريكي على الأمن في العراق:

إن التطور والتغير والتغيير سمات لازمت المجتمعات الانسانية منذ الازل. وتشير وقائع التاريخ الى إن التغيير بشكل خاص، بوصفه نتيجة لتدخل عامل خارجي، عادة ما يصاحبه زوال لوضع أو أوضاع سادت لزمن لتحل محلها أوضاعاً اخرى جديدة تعمل على الحيلولة دون عودة سابقتها ثانية، خاصة عندما يكون مثل هذا التغيير بحجم ذلك الذي حصل في العراق بفعل التدخل العسكري الاميريكي، وذلك بخلاف ما ذهب اليه (زبينغو برنجينسكي) في كتابه (الاختيار) من ان "..حروب الدول المتقدمة على الدول الاقل تقدماً.. سوف تشن من الان فصاعداً باسلحة متزايدة الدقة، ولن تصمم من أجل تدمير مجتمع الدولة المعادية بالكامل.. ولكن من أجل نزع أسلحة الخصم ومن ثم إخضاعه. ويمكننا النظر الى الحملتين الامريكتيين في اواخر العام ٢٠٠١ ضد حركة طالبان في افغانستان، وفي العام ٢٠٠٣ ضـــد العراق كنموذج أولي للمعارك المستقبلية التي تشن باسلحة متقدمة للغاية قادرة على انتقاء اهداف محـددة ذات قيمة عسكرية أو اقتصادية عالية واستهدافها"[١].

وبأستثناء اسقاط النظام السابق وبغض النظر عن اسبابه، فان الحرب على العراق تجاوزت الى حد بعيد تدمير قوته العسكرية وهياكله الاقتصادية عالية القيمة على حد وصف بريجينسكي، الى تدمير كل مؤسسات الدولة بالكامل، وإستهداف منظومة القيم الحضارية والاجتماعية للبلاد. وكل ذلك جاء لاحقاً على سقوط النظام. الامر الذي يؤكد إن الاهداف الرئيسة للغزو، كانت ولما تزل، ايجاد واقع مغاير ومختلف تماماً عما كان قائماً قبل الغزو، واقع يتماشى مع رؤية المؤسسات المتنفذة في الادارة الاميريكية لعالم تفرض عليه الولايات المتحدة سيطرتها بالقوة لتحقيق مصالح قد لا تكون تجسد بالضرورة المصلحة القومية الاميريكية أو محققة لها. فالميل لاستخدام القوة والقوة المفرطة يتناقض بشكل كبير مع القيم الديمقراطية. ومنها تلك الواردة في الدستور الاميريكي وثقافة الشعب الاميريكي وتصوراته الاجتماعية كما عبرت عنها رسالة اميريكا المفترضة، والتي لاتزال تعمل على تسويقها للعالم.

ومن المؤكد أن تلك الرسالة لم يتم توصيلها الى العراق، ولا الى غيره من الدول والشعوب، بالشكل الذي يحقق المصالح الاميريكية على المدى البعيد، وليس بالطبع المصلحة الوطنية للعراق، بقدر ما أثرت في أمنه وجعلته عرضة للخطر. وبتقديرنا أن تحديد الخطر مسألة مهمة وضرورية للوقوف على العلاقة ما بين التدخل والامن الوطني، أو بكلمة ادق تأثير هذا التدخل في الأمن وما يشكله من خطر داهم ومستمر.

---

[١] **زبينغو بريجنيسكي، الاختيار –السيطرة على العالم ام قيادة العالم، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤، ص٢٥..**

وإذا كان الخطر في حالة العراق يسهل تحديده وهو الاحتلال وسياساته واستراتيجيته، فان ما يمكن قوله عن تأثيراته في الأمن الوطني قد لا يكون من السهولة حصرها بسبب التداعيات الكبيرة التي احدثها في مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. لكن أهمها بتقديرنا تلك التي تتعلق بالامور الاساسية لجوهر مفهوم الأمن بوصفه فلسفة تقوم على هدف أو أهداف حيوية من قبيل الحفاظ على وحدة الشعب والوطن والاستقلال السياسي والاقتصادي والاعتبارات الصحيحة والحضارية التي يلزم بلوغها لتحقيق مصلحة عامة حقيقية. وهي إعتبارات تستلزم بالضرورة عدم خضوع الدولة لإرادة أجنبية. وفي حالة العراق يختلف الأمر كثيراً. وقد ترتب على ذلك حقائق جوهرية وخطيرة أهمها على الاطلاق هي:

إن الامن الوطني للعراق لم يعد له وجود في ظل الاحتلال. ولن يكون له وجود طالما استمر الاحتلال والوجود العسكري الاجنبي، أيا كانت التسميات والاوصاف التي تسبغ عليه والمسوغات التي تساق لتبريره وتبرير سياساته وإجراءاته. وحتى على افتراض حدوث تحول في الوضع القائم حالياً ليأخذ هذا الوجود صيغة تواجد في قواعد عسكرية على الارض العراقية، فانه لن يغير من حقيقة فقدان الأمن في جوهره، ولن يعدو الامر مجرد الوهم بوجود مثل هذا الامن لانه لن يكون إلا في إطار مفهوم الأمن للدولة المحتلة أو تلك التي لها السيطرة والنفوذ الفعلي، وبالقدر الذي تسمح به. وهذا يعني أن أمن العراق قد أدخل في الدائرة الامنية التي تخدم أمن الولايات المتحدة. وان سياساته الأمنية قد خطط لها لتكون وفقاً لمقتضيات السياسات الامنية الاميريكية واستراتيجياتها لحماية أمنها القومي بغض النظر عن الاعتبارات الخاصة بالامن الوطني للعراق ومتطلباته ومقتضياته ما خلا بعض الجوانب والتفصيلات الثانوية. وحتى هذه الاخيرة قد لا تكون ثابتة وإنما عرضة للتغير وفقاً لمتطلبات الأمن الاميريكي.

في هذا السياق يمكن فهم حجم التدمير الواسع الذي ألحقته الولايات المتحدة بكل أوجه الحياة العراقية ونشاطاتها وبناها ومؤسساتها المادية والمعنوية ابان عملية الغزو. وفي السياق نفسه يمكن تفسير سياسات وإجراءات إدارة الاحتلال واستراتيجيتها التي عملت على إفراغ مفهوم الأمن من مضمونه الوطني وآليات الحفاظ عليه تنظيمياً وإجرائياً ورقابياً، وذلك بهدف إعادة تشكيله بالصيغة التي تتيح لها التحكم والتلاعب به.

ولعل من أهم سياساتها وإجراءاتها بعد ان هيأت بالحرب مسرحها، والتي استهدفت أمن العراق وإعادة صياغته بغية ربطه بدائرة أمنها، تلك المتعلقة بفرض أو إدخال أنماط سياسية واجتماعية واقتصادية خطط لها لتصب في تحقيق المصالح الاميريكية، خلافاً لما درج عليه القول من أن الولايات المتحدة لم تكن لها خططا لما بعد إحتلال العراق. وهو ما يمكن ملاحظته في المجالات الاساسية الثلاثة الاتية:

٤-١- سياسياً، كان تدمير مؤسسات الدولة وحل تلك المعنية بالحفاظ على الأمن والنظام العام، مقدمة لادخال المجتمع في دوامة من العنف والارهاب، وترجمة لمصادرة حق الشعب العراقي في مقاومة الاحتلال. فقد حرصت ادارة الاحتلال منذ البداية، ولما تزل تصر، على نعت المقاومة الوطنية، الشرعية والمشروعة، بالارهاب. وتقصدت الخلط بين الاثنين لتشويه المقاومة والالتفاف عليها وتحديدها، رغم

قناعتنا بادراكها الفرق الشاسع بينهما قانونياً وسياسياً.

إن في تلك السياسة تفسير واضح لاختيار الادارة الاميريكية للسفير بول بريمر المعروف بخبرته في مكافحة الارهاب وليس كحاكم مدني، لتولي إدارة البلاد بصلاحيات مطلقة خلفاً للجنرال المتقاعد جي غارنر الذي سبق وأن عين لتولي رئاسة (مكتب الاعمار في العراق) بعد الاحتلال.

وفي ذات السياق جرى منع كل ما من شأنه التعرض لوجود الاحتلال أو الدعوة الى مناهضته ورفضه وذلك بدعوى التحريض على العنف والارهاب.

٤-٢- اجتماعياً، أدخل الاحتلال المجتمع في نمط من العلاقات الصراعية العرقية والاثنية غير المألوفة في تاريخ البلاد الاجتماعي والسياسي[١]. ونجم عن الاحتلال وبشكل مباشر نمط من الاختلالات البنيوية في النسيج المعقد والدقيق للمجتمع العراقي الذي سرعان ما أدرك إن عملية الاحتلال ليست مجرد عملية إستيلاء مخطط لقوة منفلتة عن الارض والثروات والقدرات، وإنما هي في جوهرها عملية مركبة الاهداف ومتعددة الابعاد تهدف الى إحداث إختلال بنيوي في التوازنات والتوافقات التي قام على أساسها المجتمع، والدفع باتجاه الصدام ما بين مكونات المجتمع وحتى داخل كل مكون منها[٢]. ومرة أخرى كان محو الدولة وليس النظام، وتفكيك مؤسساتها وبناها وخاصة الاجرائية والرقابية والتنظيمية، مقصوداً لاثارة تناقضات داخلية يصعب تخطيها أو تجاوزها أو حسمها بوسائل لا تخلو من عنف غير مسبوق وخارج أي نوع من الرقابة في ظل الوضع الراهن للعراق.

إن هذا التحدي للوحدة الوطنية غاية في الخطورة على الامن الوطني. وإذا كان الخلل في هذه الوحدة يشكل مقدمة ومدخلاً للتدخل الاجنبي، فان زعزعتها يحول دون إنهاء التدخل والاحتلال إذا ما كان قائماً بالفعل ولذلك اصبحت سياسة معروفة لكل قوة محتلة. ثم إنها غالباً ما تبقى حتى بعد إنتهاء الاحتلال لتتحول الى صيغة أو صيغ اخرى لا تقل في تهديدها للأمن الوطني بصور غير مباشرة عبر أعمال الشغب والعنف والارهاب المثير للفوضى والمشاكل بين مكونات الشعب وفئاته وشرائحه، وهي حالة غالباً ما تعاني منها دول الجنوب بسبب تدني الوعي الثقافي والسياسي لمعظم شعوبها من جهة، ومن جهة اخرى لأنها الاكثر عرضة للتدخل الاجنبي بسبب ثرواتها أو موقعها الجغرافي وأهميته الاستراتيجية، وطبعاً بسبب سياسات الكثير من انظمتها التي عادة ما تكون غير شرعية وتمتاز بالشمولية.

٤-٣- اقتصادياً، كان من الطبيعي أن تتوافق الانماط الاقتصادية التي فرضت مع الانماط السياسية التي تتطلبها المصالح الاميريكية والتي فرضت بالقوة هي الاخرى، ولم تكن شعارات (التحرير والحرية والديمقراطية وحقوق الانسان) اكثر من مجرد مسوغات لتبرير التدخل بسبب إدراك الادارة الاميريكية لزيف مبرراتها السابقة مسبقاً والاحتمالات الكبيرة لعدم إمكانية إثباتها بعد الاحتلال.

---

[١] انظر، فاضل الربيعي، نتائج وتداعيات الاحتلال على العراق، مجلة "المستقبل العربي" العدد ٣٠٣، ٢٠٠٤/٥، ص١١٢-١١٦.

[٢] انظر، جيف سيمونز، المصدر السابق، ص٩٧-٩٨.

وعلى هذا الاساس جرى توجيه الحياة السياسية والاقتصادية وهيكلتها لتتلاءم مع متطلبات ومصالح رأس المال الاميريكي، وتسليم المؤسسات الاقتصادية التي تمولها الدولة وتديرها وتشرف عليها الى شركات امريكية أو شركات لدول حليفة لتشرف عليها بشكل مباشر أو شبه مباشر. هذا فضلاً عن الحرص على توافقها في المستقبل مع متطلبات تنظيمات اقتصادية دولية مثل (منظمة التجارة العالمية WTO) و(منظمة الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات GATS). والمحصلة النهائية لهذه السياسات والاجراءات هي خسارة الشعب العراقي لحقه في عائدات ثروته النفطية، وزيادة الاختراق العالمي للشركات الاميريكية، وبالمقابل خسارة القطاعين العام والوطني العراقي الخاص. وقد تكفي الاشارة هنا الى القطاع النفطي والاصرار الشديد للادارة الاميريكية على مشروع إقرار قانون النفط والغاز، الذي لن يحرم البلاد وشعبها من الاستفادة من ثرواتها للتنمية والبناء، وإنما ايضاً الى ادخالها في صراعات حادة لتقاسم الثروة.

وبالنتيجة فان أي من هذه السياسات والاجراءات لم ولن تخدم عملية التحول الديمقراطي في العراق ولا حقوق الانسان وحرياته ولا الاستقرار الاجتماعي والرفاه الاقتصادي لشعب العراق، وقطعاً ليس أمنه الوطني وقد سبق وحذر ما ينارد كينز، قبل ٧٠ سبعين عاماً من "ان لاشيء كالتجربة الديمقراطية في الحكم.. معرض للزوال بفعل خطر قوى السوق المالية العالمية"[١]. كما ان الامين العام لمنظمة الدول الاميريكية (OAS)، حذر هو الاخر من ان حركة الرساميل الحرة، اكثر المظاهر الجوهرية غير المرغوبة للعولمة "تعد العقبة الكأداء في طريق الحكم الديمقراطي"[٢].

هذا فضلاً عن ان الخصخصة التي تعد أحد مكونات اللبرالية الجديدة "تقلص مساحة الخيارات الديمقراطية الممكنة التي ستتكمش بصورة دراماتيكية في حال إحلال اللبرالية في مجال "الخدمات" (وخاصة الخدمات الاساسية) وهو ما يثير في اغلب الاحيان معارضة شعبية عارمة"[٣]، أو بعبارة اخرى عدم الاستقرار.

ولان النتائج عادة ما تكون محكومة بمقدماتها فان بالامكان القول بان استراتيجية التدخل الاميريكي في العراق لا تكون قد حققت ما كان ينبغي أو متوقعاً لها أن تحققه في العراق حسب تصور البعض. وإذا كان ثمة ما يحسب إنجازاً فانه لا يساوي حياة مئات الالاف الذين قضوا بسبب دوامة العنف التي اغرقت بها البلاد ولا الملايين الذين هجروا داخل وخارج البلاد، كما لا تساوي الاحساس بالمرارة والغربة داخل بلادهم التي يعيشها بقية افراد الشعب.

ويمكن القول، بأن النتيجة ذاتها تنسحب على الولايات المتحدة وإن في حدود معينة ولكنها مستمرة في تفاعلها. فاذا كانت قد حققت بعض النتائج فانها فشلت في اخرى مهمة. فهي محاصرة بالفشل في كسب تأييد الرأي العالمي والاميريكي لاستمرار تدخلها في العراق، وخسارة الحزب الجمهوري لانتخابات التجديد النصفي للكونجرس جاءت "..بسبب

---

[١] **نعوم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء-السعي الاميريكي للسيطرة على العالم، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان ٢٠٠٤، ص ١٦٥.**

[٢] **المصدر نفسه، ص١٦٥.**

[٣] **المصدر نفسه، ص١٦٥.**

رفض أغلبية الناخبين الاميريكيين للسياسة المتبعة في العراق.."[1]. و"إحساس الناخب الاميريكي بعجز هذه الادارة عن إنتاج تحول حقيقي في مسار السياسة الاميريكية في الشرق الاوسط يرتبط بشواهد فشلها على الارض: الارتفاع المتزايد في عدد الضحايا، الانفلات الآمني، العنف الطائفي، إنهيار مؤسسات الدولة والمجتمع العراقي"[2]. هذا علاوة على فشلها في خلق النموذج الذي وعدت به المنطقة والعالم والقضاء على الارهاب، ومع ان بعض أسباب الاخفاق يمكن تلمسها في سياق ما ذكر سابقاً، إلا أنه تبقى ثمة أسباب أخرى له.

٥. أسباب إخفاق الاستراتيجية الاميريكية في العراق:

إن التفاعلات والتداعيات المعقدة التي ترتبط بالتغيير وخاصة التغيير الذي يتم بالقوة ويأخذ بعداً أو أبعاداً من العمومية والشمول، كالذي حصل في العراق، قد لا ينتهي ضبط ايقاعها بالضرورة بارادة محددة بذاتها. فالتناقضات العديدة التي يمكن أن تفجرها عملية التغيير تلك يمكن أن تؤثر في النتائج المسبقة التي خطت لها، والمشكلة في استراتيجية التدخل الاميريكية هي:

إما انها لم تأخذ بنظر الاعتبار العوامل الرئيسة التي يمكن أن تؤثر بالتغيير أو تتحكم فيه، ومن ثم العمل على ضبطه من خلال التعاطي مع تلك العوامل كونها متغيرات حاكمة.

أو انها أخذتها بنظر الاعتبار ولكن دون أن يكون ذلك في السياق الصحيح الذي يجعل من التغيير ممكناً ومقبولاً لها وللآخرين وخاصة للعراقيين.

ويمكن تقسيم هذه العوامل الى: عوامل تتعلق ببيئة التغيير وعوامل تتعلق باستراتيجية التغيير.

٥-١ العوامل المتعلقة ببيئة التغيير:

المقصود بها العوامل البنيوية المتعلقة بواقع التركيبة الاجتماعية لشعب العراق التي لم تحسن الادارة الاميريكية إدراك التعاطي معها. فالصيغة السياسية المصطنعة التي زجت بها البلاد لم تكن لتوجد حكومة متوازنة تستطيع النهوض بالاعباء الكبيرة الملقاة على عاتقها والتحديات الخطيرة الداخلية (إعادة البناء) والخارجية (حماية البلاد وإستعادة دورها في المجتمع الدولي) التي يتوجب عليها التصدي لها. وسلطة الاحتلال باعتمادها آلية المحاصصة القومية والدينية والطائفية في تشكيلة (مجلس الحكم) و(مجالس المحافظات) و(المجالس البلدية)، لم تكن تهدف الى إقامة بناء سياسي ديمقراطي حقيقي يقوم على المشاركة السياسية الصحيحة، بقدر ما كانت تقصد إثارة الفتن بين مكونات الشعب المختلفة بغية إحكام سيطرتها عليها جميعاً وعلى البلاد. هذا فضلاً عن إن تلك الصيغة جاءت مختلة. فقد أهملت أو تجاهلت جملة من الحقائق الموضوعية الأساسية من قبيل:

٥-١-١ الواقع الاجتماعي في العراق بوصفه بيئة التغيير الرئيسة:

---

[1] **عمرو حمزاوي، السياسة الاميريكية في الشرق الاوسط بعد الانتخابات الاميريكية والحرب الاسرائيلية على لبنان، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٣٤، ٢٠٠٦/١٢، ص٧.**

[2] **المصدر نفسه، ص٧.**

وهو واقع دقيق وحساس في تركيبته القومية والدينية والطائفية. ورغم كونه درج على التعايش السلمي بين مكوناته المختلفة، الا ان سياسات كثيرة سابقة تسببت في إختلالات بنيوية ولدت نوعاً من الاحتقان بسبب ممارسات السلطة. وكان من المفروض تهدئة هذا الاحتقان وليس إثارته.

وبالمقابل، أهملت حقيقة ان إثارة هذا الموضوع وتوظيفه بالشكل الذي جرى عليه، لا يمكن أن تستمر طويلاً بسبب التداخل الكبير والعميق بين مكونات شعب العراق رغم اختلاف إنتماءاتهم. وبالنتيجة فان كل ما ترتب على إثارته هو إشاعة عدم الاستقرار والعنف في وقت هو أحوج ما تكون فيه البلاد الى الهدوء والاستقرار الأمني للتفرغ لاعادة البناء.

٥-١-٢ حجم وطبيعة القوى السياسية بوصفها أحد الادوات الرئيسة للتغيير:

وهذه الاخرى لم يكن البعض المهم منها تتمتع بدرجة من النضج السياسي والادراك الكافي لطبيعة ومضمون دورها في التغيير وفي قيادة وتوجيه المجتمع بسبب طبيعة تكوينها ونشاطها حيث لم تتح لها في السابق فرصة بلورة تقاليد العمل الحزبي العلني وسياقاته. هذا ناهيك عن إنجرارها وراء التعصب العرقي والديني والطائفي، الامر الذي حدد حركتها ونشاطها وفاعليتها بين صفوف الناس كافة وجعلها محصورة في أطر ضيقة حرمتها من أن تقوم بدورها ووظيفتها كقوى سياسية وحزبية معبرة عن إرادة كل افراد المجتمع على أساس المواطنة العراقية.

٥-١-٣ حجم وطبيعة القوى المؤيدة للتغيير والرافضة له والقوى الصامتة:

فالقوى الاولى وعلى الرغم من سعتها الا انها ليست متفقة في تطلعاتها وأهدافها، كما أن مصالحها ومواقفها تبدو متعارضة حول الكثير من القضايا المهمة وخاصة الاحتلال والفدرالية وتقاسم السلطة والثروات. فهدف تغيير النظام الذي جمعها فيما مضى سرعان ما تغير لتحل محله أهداف تبدأ من السلطة والادارة وتقاسمها وتنتهي بالمصالح الخاصة.

أما الثانية وهي الرافضة للتغيير، فهي الاخرى غير متفقة في دواعي رفضها له. فما بين معارض لأنه فقد مكانته أو إمتيازاته في السلطة، الى معارض بسبب الاحتلال حصرياً وسياساته، الى ثالث فقد الأمل فيما كان يتوقعه من التغيير، فشلت هذه الجماعات في بلورة قوى موازنة يمكن ان تسهم في توجيه التغيير وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة، أو على الأقل أن تكون ضابطة له.

فيما شكل موقف القوى الصامتة هي الاخرى على ما جرى ويجري من تغييرات عائقاً أمام إدراك النتائج الفعلية للتغيير عبر التداخل بوصفها تقف في منطقة الوسط بين القوتين الاولتين، ومن ثم الدور الذي يمكن أن تلعبه في لحظة غالباً ما تكون حرجة ومهمة، لاحتواء التداعيات والاثار السلبية للتغيير والاختلافات في الرؤى والتوجهات بين الاولتين والتوفيق بينها، سيما وأن جزءاً لايستهان به من هذه القوى، ان لم يكن جلها، هم من المثقفين والمتعلمين والمتخصصين الذين يشكلون مادة التغيير الأساسية، والذين يمتلكون القدرة على تحقيقه وتوجيهه بشكل ايجابي فاعل وصحيح.

إن سياسات واستراتيجية كتلك التي أتبعت في العراق منذ إحتلاله وحتى الآن في إطار التدخل وضمن آلياته المختلفة والتي بنيت على أساس نظرة مجتزأة لهذا الواقع لم ولن

تتمكن من بلورة حلول سلمية معقولة ومقبولة للخلافات القومية والطائفية والحزبية وغيرها من قبل الاطراف المختلفة دون إثارة الكثير من الحساسيات التي تعمقت مع إستمرار العمل بهذه السياسات لتدفع الى العنف، بعد أن مست قيماً جوهرية نشأ عليها المجتمع من قبل وحدة الارض، وحدة الشعب، النظام الاجتماعي العام وما يرتبط بها من قيم ومعايير.

٥-٢ العوامل المتعلقة باستراتيجية التغيير:

ويراد بها الخطوات والاجراءات التي تجاوزت مرحلة التدمير المادي الرئيسة الى مرحلة إدارة التدمير بهدف ايجاد وتكريس واقع جديد يخدم المصالح الاميريكية الراهنة والمستقبلية ويساعد على تحقيقها.

وبغض النظر عن ماهية وحقيقة الادراك الاميريكي لما جرى ويجري من تطورات أمنية خطيرة، وما إذا كانت هذه التطورات نتيجة لسوء في التقدير من عدمه، فان ثمة خلل في هذا الجانب أسهمت هي فيه وساعدت على حدوثه، يعود الى: عدم الموضوعية في تقديرها لحقائق جوهرية في مقدمتها الآتي:

٥-٢-١ ان تدمير الدولة وتفكيك مؤسساتها عن طريق القوة، وإعادة تشكليها عن طريق الخطط العسكرية والاملاءات السياسية والترتيبات الأمنية والاجراءات الاقتصادية والاشتراطات القيمية والصدمات الاجتماعية، لابد وأن تدفع الى ردود أفعال يغلب عليها طابع العنف المنظم، أو العشوائي، بشكل أو بآخر وبدرجة أو بأخرى، ولاسباب مختلفة باختلاف مجالاتها والتداعيات المترتبة عليها في الحاضر أو التي يمكن أن تترتب عليها في المستقبل.

٥-٢-٢ إن قوى الاحتلال الرئيسة لم تنهض بمسؤوليتها الأمنية تحديداً وفقاً لمبادئ القانون الدولي واتفاقيات جنيف في حفظ أمن العراق، لا على مستوى حفظ حدوده الدولية ولا على مستوى الامن في الداخل. فقد سمحت بتسلل عناصر مختلفة من خارج الحدود عملاً (بإستراتيجية إستدراج الارهابيين الى العراق) ومن ثم القضاء عليهم بدلاً من مواجهتهم في مناطق متعددة حول العالم وهو ما عبر عنه الرئيس جورج بوش بالقول "إن العراق ساحة رئيسة لمواجهة الارهاب". ويبدو إنها لازالت على قناعتها تلك، على الرغم من عدم توقف (العمليات الارهابية) في العالم، لأنها لم تفعل شيئاً جدياً لمنع التسلل باستثناء إلقاء اللوم على دول الجوار للعراق ومطالبتهم بضبط حدودهم معه.

أما في الداخل فقد اهتمت بأمن قواتها وحلفائها وأهملت كلياً أمن الشعب والمجتمع والدولة.

وأدت قراراتها وإجراءاتها اللا مسؤولة وخاصة ما يتعلق منها بحل الجيش الوطني للبلاد ومؤسسات الأمن الداخلي، بشكل متطرف ودون تمييز، الى حرمان البلاد من القوة الوحيدة القادرة على حفظ أمن حدودها الدولية وحفظ النظام في الداخل. فكان أن حلت المليشيات المسلحة المختلفة محل القوات النظامية، وظهور العصابات الاجرامية وشيوع الجريمة المنظمة ومن ثم إستشراء العنف والارهاب.

٥-٢-٣ إعتماد الحلول الآنية المجتزأة في معالجة حالات معينة من العنف بدلاً من الاسهام في صياغة سياسة عامة أمنية حقيقية ووضع استراتيجية فاعلة لتحقيق الأمن

الوطني الشامل.

فالعنف الموجه ضد قوات الاحتلال والذي يعرقل أو يحول دون تنفيذ خططها جوبه بتحركات سريعة وعمليات عسكرية مفرطة في القوة ودون تمييز، فيما ترك العنف الذي يضرب الشعب ومصالحه ليزداد ضراوة، وبعضه جرت تغذيته بشكل مباشر أو غير مباشر، وبشكل مقصود أو غير مقصود لتفتيت اللحمة الوطنية لتسهيل إدارة البلاد. هذا علاوة على ان المؤسسات الامنية التي شكلت لتخلف المؤسسات التي جرى حلها بشكل مدروس، أعيد إنشاؤها على أسس أبعد ما تكون عن أي عقيدة عسكرية مهنية لكي تستطيع النهوض بمهامها في حفظ الامن والنظام، فكانت النتيجة أن أصبحت عبئاً مضافاً على الأمن بسبب تركيبتها العرقية والطائفية. وبدلاً من أن تعمل على كسب ثقة الفرد المواطن والمجتمع وتعاونهم بوصفها عنصراً رئيساً ولا غنى عنه لتحقيق الأمن تصرفت الأجهزة الامنية وكانها في مواجهتهم، وبسبب من عدم كفايتها وتدني مستوى ادائها وتحزبها لهذه الجهة أو تلك فقدت مصداقيتها وثقة الناس بها.

وفي الوقت الذي غابت عنه الاشارة الى أية سياسة أمنية واضحة الغايات والتوجهات والابعاد، أخذت الاجراءات الأمنية المتعاقبة الكثير من جهد الحكومة وموارد الدولة وصبر الشعب.

٦- الاجراءات الأمنية... اسباب الاخفاق

إن ماسبقت الاشارة إليه من عوامل، وربما غيرها، انعكست بشكل واضح في صورة تدهور أمني خطير ومشكلة أمنية مستعصية أخفقت الاجراءات الامنية حتى الان في وضع حد نهائي لها. كما فشلت المؤتمرات الدولية في إحتوائها، والسبب في ذلك يعود الى كون الاجراءات التي وضعت والمؤتمرات التي عقدت جاءت في إطار استراتيجية فيها ما فيها من نقص الادراك وسوء التقدير الكثير. وهو ما انعكس بدوره على الخطط الامنية بهذا الشكل أو ذاك وبهذه الدرجة أو تلك وأدى الى إخفاقها في وقف العنف وإنهائه. ويمكن رد الأسباب الى موضوعية وأخرى إجرائية.

٦-١- الأسباب الموضوعية:

إن معالجة أية مشكلة بشكل ناجح يتوقف على كيفية إدراكها الى حد بعيد. وإدراك العنف في العراق يشكل جزءاً مهماً ورئيساً يتوقف عليه الحل، فيما يشكل إدراك أسبابه وكيفية التعاطي معها الجزء الآخر.

والعنف في العراق يمكن تقسيمه بشكل عام الى نوعين، عنف سياسي وعنف غير سياسي، والاخير يتخذ من سابقه غطاءاً لكي يستطيع الاستمرار مستفيداً من حالة الفوضى التي خلفها الاول. فاذا ما حرم من هذا الغطاء، فان علاجه يصبح ممكنا عن طريق الاجراءات الأمنية وتفعيل الاجراءات القضائية الصارمة وإعادة النشاط للحياة الاقتصادية.

عليه فان العنف السياسي يكون هو الأهم بوصفه علة المشكلة الأمنية في العراق ومن ثم فان الحلول يجب أن تتجه إليه مباشرة.

ومع الأهمية الكبيرة لهذا التحديد، إلا أنه غير كاف لحل المشكلة دون تحديد أسبابه والعوامل التي تدفع اليه. وهي كثيرة وتتراوح ما بين العوامل البنيوية التي يتكون منها المجتمع والعوامل العقائدية والمادية ناهيك عن الشعور بالاحباط والحرمان

والاغتراب.

والواقع إن العوامل البنيوية تؤدي دوراً كبيراً في اللجوء الى العنف. فعجز المجتمع عن تسوية الخلافات الكامنة بين الجماعات الاجتماعية المختلفة والتحكم بها يدفعها الى إعتماد العنف كوسيلة للعمل السياسي خاصة وإن جوهر هذه الخلافات تتعلق بعملية الحكم ومؤسسة السلطة ومن له الحق بالحكم وممارسة السلطة وكيف ولصالح من[١]؟ وكلها مسائل خلافية ويصعب الاتفاق عليها عندما لا تكون حركة المجتمع وتطوره طبيعية وتزداد صعوبة وتعقيداً عندما يفرض على المجتمع نوع الحركة وإتجاهها وطبيعة التطور ومضامينه، من قبل قوة أو مجموعة قوى خارجية، أو من قبل مجموعة داخلية تعمل على فرض إرادتها على جماعات المجتمع الاخرى.

ومع أن التنوع في تركيبة المجتمع وما تفرضه بالضرورة من إختلافات وحتى تناقضات تلقي بضلالها على بنى المجتمع، إلا أن اللجوء الى العنف لتسوية الاختلافات يتوقف على ما هو متوفر من إمكانات مادية لدى الاطراف المختلفة، بما في ذلك النظام السياسي. فالسلطة وما توفره من أدوات القهر المادي والسلاح الذي يتوافر للجميع ووسائل الاتصالات والاموال التي تتاح لهم من مصادر متعددة رسمية وغير رسمية داخلية وخارجية والقيادات التي تشجع على العنف، كلها تغذي إنتشاره في المجتمع. ويساعد على ذلك شعور الكثير من افراد المجتمع وجماعاته بالحرمان والاحباط التي يعبر عنها باعمال عنف توجه ضد النظام الاجتماعي بشكل عام والنظام السياسي بشكل خاص كونه مسؤولاً عن توفير الحاجات المادية والمعنوية إن لم يكن إشباعها. وعندما يفشل النظام السياسي في تلبية حاجات الافراد والجماعات الاجتماعية يتنامى الشعور بالغربة ازاء النظام السياسي والعمليات السياسية والحياة السياسية بشكل عام[٢]. ويزداد الشعور بالغربة عندما تتولد القناعة بأن سياسة البلاد وشؤونها تدار من قبل قوى خارجية أو تؤثر فيها قوى خارجية ولمصلحتها وعلى أساس معايير ورؤى وطروحات يصعب تصورها في إطار المصلحة العامة ولاسيما إذا إنطوت على ممارسات تشكل تجاوزاً على الكبرياء الوطنية وإنتهاكاً للسيادة وتهديداً للوحدة الوطنية وإمتهاناً للقيم العامة وللحقوق والحريات.

والاخطر من ذلك عندما يسود الاعتقاد بأن النظام السياسي لا يولي هذه العوامل التي تشكل تحديات جدية للمجتمع باسره، إلاهتمام الذي تستحق ويعمد الى إحتوائها بإعتماد سياسات عامة مدروسة في مختلف المجالات تأخذ بنظر الاعتبار إن استمرار تفاعل هذه العوامل سوف يجعل من العنف باشكاله المختلفة وسيلة مقبولة في نظر الافراد والجماعات للتعبير عن نقمتها ومعارضتها للوضع السائد بدلاً من اللجوء الى الوسائل الديمقراطية. ومن ثم فانه من الضرورة بمكان أن يعي النظام السياسي حقيقة: إن أحد الخصائص الأساسية والرئيسة التي تميزه هي "إنه جزء خاص من النظام الاجتماعي القائم، يتولى المحافظة على تماسكه الداخلي ودرء الاخطار الخارجية عنه"[٣]. ويترتب على ذلك أهمية وضرورة الإدراك:

---

[١] انظر: صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص٥٩٤.

[٢] المصدر نفسه، ص٥٩٤.

[٣] المصدر نفسه، ص ٥٩٤.

٦-١-١- إن النظام السياسي يجب أن يكون ممثلاً لمكونات وفئات وشرائح المجتمع كافة ومعبراً عن إرادتها الجمعية ومصلحتها العامة.
٦-١-٢- ضرورة أن يعمل النظام السياسي على إحلال مفهوم الاغلبية السياسية والاقلية السياسية محل الاغلبية والاقلية الاجتماعية لكي يكون معبراً عن الارادة العامة.
٦-١-٣-إن كون النظام السياسي جزءاً خاصاً من النظام الاجتماعي لا يعني أنه جزءً منفصل عنه على الاطلاق. وإن تلك الخصوصية ترتبط بالوظيفة التي يفترض أن يؤديها النظام لصالح المواطنين كافة على إختلاف إنتماءاتهم وليس الجماعة أو فئة أو جهة معينة حتى وإن إنتمى اليها من الناحية الاجتماعية أو السياسية، وايضاً ليس لمصلحته بوصفه مجرد نظام.
٦-١-٤- ضرورة إستثمار حالة التغيير الذي حصل، وبغض النظر عن أي من الاعتبارات، لاحداث تحول جذري يمكن معه مواجهة التحديات القائمة والمحتملة على أساس معيار المصلحة العامة.

ومع أهمية هذه العوامل ودورها في تحقيق الاستقرار والأمن، لكنها لم تعط الاهتمام الكافي حتى الان، وسواء كان ذلك بسبب إدراكها بشكل خاطيء أو منقوص أو ربما مقصود، فان الاستمرار في تجاهلها سيؤدي الى إستمرار العنف وتوسع دائرته بعد أن مهد التدخل له الساحة بسياساته واستراتيجيته وإجراءاته. وبنفس القدر من الأهمية ينبغي إدراك كيفية التعاطي معها. ولعل تلك واحدة من مشاكل إستمرار العنف. فالتعاطي مع العنف لازال حتى الان يعتمد الاجراءات العسكرية البحتة مع مختلف أنواعه. ولما كان القسم الاكبر والأهم من دوافع العنف سياسياً، فان معالجته بحلول غير سياسية لن يجدي نفعاً ولاسيما إذا كانت الاجراءات المتبعة تحمل طابعاً عنيفاً لانها ستؤدي بالضرورة الى عنف مضاد. وحتى إذا ما حصل بعض التراجع في أعمال العنف ونوع من الاستقرار، فانه بالتأكيد إستقرار مؤقت وقلق سرعان ما ينهار أمام أي حدث أو موقف أو خطأ أو تقصير أو عدم رضى مبرر، لتعود دوامة العنف من جديد وربما بشكل اكثر حدة وخطورة.

٦-٢- الاسباب الاجرائية:

ويراد بها الاجراءات الأمنية التي أتخذت للحد من العنف. والمشكلة في هذه ليست كونها إجراءات أمنية بحد ذاتها، وإنما في مدى ما حققته من نتائج في وضع حد نهائي للعنف. إذ تشير معطيات الواقع الامني الراهن، الى ان الاجراءات التي أتبعت على مدى السنين الماضية لم تؤدِ الى وقف العنف، لا بل انه إزداد وتفاقم بشكل خطير على مدى عام ونيف على الأقل خاصة بعد أن أخذ طابع العنف الطائفي في جانب كبير منه. وعلى مدى الاشهر التي أنقضت على آخر إجراء أمني (خطة فرض القانون)، وعلى الرغم من التهيئة الواسعة والحشد الكبير للامكانيات المادية العراقية والاميريكية والدعم اللا محدود لها، إلا أن ما تحقق من نتائج حتى الآن لم يؤد الى إستتباب الأمن رغم التحسن النسبي الملحوظ قياساً الى ما كان عليه الوضع، مع الاعتراف بصعوبة المهمة، الامر الذي يعد مؤشراً على وجود مشاكل وإختلالات حالت ولما تزل دون تحقيق أهدافها. وإذا ما تجاوزنا ماسبقت الاشارة اليه، فانه يمكن إجمال هذه الاسباب بالآتي:

٦-٣-١- خطل السياسية الأمنية

إن أي أجراء امني يراد له النجاح ينبغي أن يكون مستنداً الى سياسة أمنية مدروسة تؤطره فلسفياً وتديره مؤسساتياً، وفق إرادة وطنية خالصة بعيداً عن اي تدخل لقوى خارجية.

وعلى هذا الاساس، يفترض أن يكون قوام السياسة الامنية وهدفها من الناحية الفلسفية، حماية أمن الفرد-المواطن والجماعة الاجتماعية أياً كان إنتماؤها والمجتمع بشكل عام كونه الوعاء

الذي يضمهما ومن ثم الدولة ومؤسساتها كونها من يمثلهم جميعاً ويعبر عن إرادتهم ويدير شؤونهم وينظمها وفقاً لتلك الارادة.

ويبدو إن ما لم يتم إدراكه حتى الآن هو، إن الدولة وإن كانت مسؤولة عن توفير الأمن للجميع وتمتلك القوة والقدرة الى حد كبير على التعامل معه، إلا أنها لا تستطيع أن تحقق هذا الأمن مهما كانت أدواتها وسلطاتها دون أن يكون المجتمع شريكاً رئيساً لها لمساعدتها وليس لتحمل المسؤولية عنها. فالأمن غاية مجتمعية قبل أن تكون مقصداً للدولة. لا بل إن أحد الاسباب والاهداف الاساسية لتطور التنظيم السياسي هو تنظيم وإدارة أوجه الحياة الاجتماعية وعلى رأسها حماية الافرد والجماعات من إعتداءات الافراد والجماعات الاخرى المماثلة، وهذا الاتجاه هو الذي أوجد الدولة[1]. كما "ان إنشاء السلطة العامة لضمان العيش الهادئ المنظم ولتوفير الحماية والطمأنينة للجميع، أوجد مجتمعاً سياسياً تطور فيما بعد بفضل (بلورة) التنظيم الحكومي وتحسينه وبسط سيطرة الحكومة على المزيد من المصالح وأوجه نشاط الانسان"[2].

ولكي يكون للمجتمع دوره في السياسة الأمنية لابد وأن يسهم فيها وأن يلمس بوضوح تام إن جوهر هذه السياسة وموضوعها وهدفها هو أمنه الوطني، وان الاجراءات التي تتخذها الدولة هي لمواجهة كل ما من شأنه تعريض هذا الأمن للخطر سواء كان ذلك الخطر قائماً أو محتملاً. وكل ذلك يتطلب رؤية واضحة للاهداف والمصالح الوطنية للمجتمع بأسره وللتحديات والتهديدات الداخلية والخارجية والتخطيط لمواجهتها واستثمار وتوظيف عناصر القوة والقدرة في الدولة، وليس من عنصر قوة وقدرة في الدولة اكثر أهمية من مجتمع الدولة التي يتكون منه شعبها، وليس هناك أخطر من تجزئتها وتشتيتها.

ان عدم وضوح مثل هذه السياسة الأمنية، أوجد شعوراً لدى الكثير من أفراد المجتمع، ومن ثم جماعاته بالاغتراب عن السياسات والاجراءات المتبعة من قبل السلطة. وإنعكس ذلك سلباً سواء في صورة اللجوء الى العنف أو عدم المبالاة تجاه أية إجراءات أمنية. وبذا خسرت الدولة أحد أهم عناصر قوتها وقدرتها على مواجهة التحديات الأمنية.

أما من الناحية المؤسساتية، فان حل مؤسسات الدولة الأمنية دون تمييز بينها وبين الاجهزة الأمنية الخاصة داخل وخارج هذه المؤسات، والخلل الذي اعترى إعادة بنائها وتشكيلها وتنظيمها بشكل مهني ووفق عقيدة أمنية واضحة المعالم والابعاد، ناهيك عن مؤسسة الدولة بشكل عام بسبب آلية المحاصصة المختلفة التي أوجدها الاحتلال بسياساته واستراتيجيته وإجراءاته، كلها حالت دون صياغة سياسة أمنية لها القدرة على التعاطي مع التحديات والاخطار الداخلية والخارجية التي تتعرض لها البلاد وأفقدتها القدرة على التصدي لظاهرة العنف بفاعلية للدرجة التي تستطيع معها وقفهُ وإنهاءه كلياً.

٦-٣-٢- تداخل السلطات والصلاحيات:

إن عملية تحكم مجتمع سياسي في مجتمع سياسي آخر يعد أمراً غاية في الخطورة، لأن المجتمع الذي يجري التحكم فيه يفقد إستقلاله الذي يعد شرطاً أساسياً لوجوده المميز والمنفصل عن غيره. ويترتب على ذلك إن كل مجتمع سياسي يملك، أو يفترض إنه يملك، الحرية في تقرير طبيعة ومضمون نشاطاته وإجراءاته وفي اتخاذ قراراته. وعندما يكون بمقدور مجتمع سياسي فرض إرادته على مجتمع سياسي آخر، فان ذلك يتيح له بالضرورة إمكانية التحكم في الافراد والجماعات الاجتماعية الذين ينتمون اليه. ويدفع الاخير الى الانصياع والخضوع للسياسات والاستراتيجيات

---

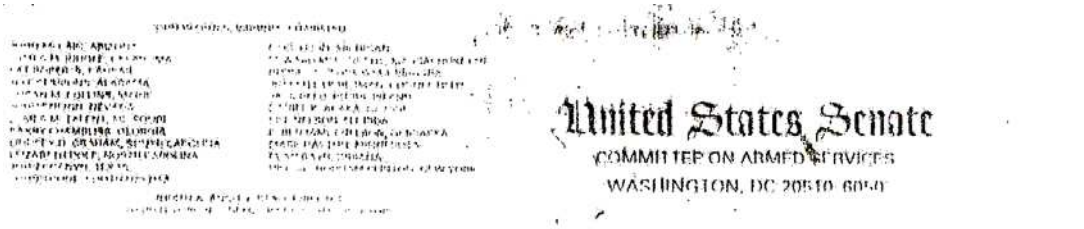
[1] **انظر، رايموند كارفيلد كيتل، العلوم السياسية، ترجمة: فاضل زكي محمد، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة، بغداد ١٩٦٣، ص٨٤.**

[2] **المصدر نفسه، ص٤٤.**

والاوامر والقرارات التي يتخذها الاول. وبذا فانه يفقد استقلاله وتبعاً لذلك سوف يفقد وجوده السياسي الذي يميزه عن غيره من المجتمعات.

وقد دأبت الادارة الاميريكية منذ احتلالها للعراق على فرض إرادتها على مجتمعه السياسي، ومن هنا وجد التداخل في السلطات والصلاحيات الذي عبر عنه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عندما قال "إنه لا يستطيع تحريك قطعة عسكرية واحدة دون إعلام أو موافقة القوات الاميريكية"، وذلك في معرض حديثه عن الوضع الأمني.

ولم يقف الأمر عند حد تدخل الادارة الاميريكية وقواتها المحتلة فقط، وانما تدخل الكونجرس الاميريكي ايضاً في فرض إرادته على السلطات العراقية. ففي رسالة لرئيس لجنة الخدمات العسكرية في الكونجرس شارل ليفين في الثاني من نيسان ٢٠٠٥، طلب فيها من المسؤولين العراقيين آنذاك، العمل على تغيير قناعات العراقيين حول دور ومهام القوات الاميريكية من كونها "قوات محتلة الى قوات شريكة"، وان يعملوا على "دعوة دول المجتمع الدولي بما في ذلك الولايات المتحدة على ابقاء قواتها في العراق خلال المدة التي يجري فيها تدريب القوات الأمنية العراقية"[١]. وهي مدة لم تنته رغم مرور هذا الوقت ومازالت التقارير الاميريكية تدعو الى مزيد من التدريب والتأهيل لهذه القوات، وبعضها يدعو الى حل بعض أجهزتها وإعادة تشكيلها وتدريبها وتأهيلها"[٢].



United States Senate
COMMITTEE ON ARMED SERVICES
WASHINGTON, DC 20510-6050

April 2, 2005

Dear Key Iraqi Political Official:

As the Transitional National Assembly and the new Iraqi Government prepare to deal with the several issues facing Iraq, I would like to recommend one matter for expedited attention.

The insurgency in Iraq is presently being fueled by the perception among some Iraqis of the U.S.-led Coalition forces as occupiers. I believe that the new Iraqi Government could strike a blow against the insurgents by helping to change that perception of us by some Iraqis and others in the world from that of occupier to that of partner. To achieve that goal it is essential that the new Iraqi Government formally invite the international community, including the United States, to maintain forces in Iraq during this interim period while Iraqi security forces are being trained.

Changing the Iraqi public's perception of us from one of occupier to one of partner with the Iraqi security forces, could facilitate a greater willingness of the Iraqi people to provide information about the insurgents in their midst and could result in a substantial decrease in the death and injuries among Iraqis and U.S. and Coalition forces.

Such an invitation to the international community could also lead more countries, including Muslim countries, to provide troops, training, equipment and other resources to Iraq.

وعندما يصبح العراق عاملاً رئيساً في صياغة إستراتيجية الأمن القومي الاميريكي الجديدة "عقيدة بوش" بعد إحتلاله، فلابد وأن نتوقع تدخلاً كبيراً في سياسته الأمنية ومن ثم في أية إجراءات أمنية أخرى، وتبدو صورة مثل هذا التدخل والتداخل في السلطات والصلاحيات واضحة جداً عند التفكير بالكيفية التي تقوم بها القوات الاميريكية بشكل عام والـ(٣٠٠٠٠) الثلاثون الف جندي الذين أرسلوا الى العراق بشكل خاص وفقاً لـ(استراتيجية بوش الجديدة) بتأدية مهامهم في إطار (الخطط الأمنية الاخيرة).

ولا يقف التداخل في السلطات والصلاحيات عند هذا المستوى. فعلى مستوى آخر هناك التداخل بين سلطات وصلاحيات الدولة وتدخلات القوى السياسية المختلفة المؤثرة داخل الحكومة في هذه السلطات والصلاحيات وكلها عوامل تأكل من جرف سلطة الدولة وهيبتها وقدرتها على فرض إرادتها عند التعاطي مع موضوعة الأمن وظاهرة العنف.

وفي كل الاحوال لابد من إدراك الامور الاساسية الآتية عند التفكير في صياغة سياسة أمنية وعند التخطيط لأي إجراء أمني، وهي:

- إن السياسة الأمنية لأية دولة لا يمكن أن تصاغ من قبل دولة اخرى، وإن الاجراءات الأمنية لطرف ما لا يضعها طرف آخر.
- لا يمكن صياغة سياسية أمنية وطنية محددة لاكثر من دولة.
- إن تنفيذ السياسة الامنية والاجراءات الأمنية لا يكون إلا من قبل السلطة الشرعية ومؤسسات الدولة الوطنية صاحبة السياسة والسيادة.

٦-٣-٣ ضعف الاداء:

ضعف أداء القوات الامنية تشكل هي الاخرى واحدة من المشاكل المهمة التي

تحول دون حصول تقدم سريع ونهائي لموضوعة الأمن. واسباب ضعف الاداء كثيرة ومتعددة ويصعب حلها في وقت واحد وقصير نسبياً. لا بل ان بعض لجان التقييم المتخصصة أوصت بضرورة حل بعض هذه الاجهزة مثل (الشرطة الوطنية) وإعادة بنائها من جديد. فقد توصل تقرير (اللجنة المستقلة بشأن قوات الأمن العراقية) الى لجان الكونجرس، المنشور في ٦ من ايلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الى إستنتاج مفاده انه "ثبت أن الشرطة الوطنية غير فعالة من الناحية العملانية.. والقوة في شكلها الحالي غير قابلة للنجاح، وينبغي حل الشرطة الوطنية وإعادة تنظيمها"[١].

ويبدو لنا أن المشكلة الجوهرية تكمن في التفكير الاستراتيجي والذهنية التي جرى بموجبها إنشاء هذه الاجهزة. فنفس التقرير السابق يشير في فقرة اخرى الى (الشرطة العراقية) ويشير في إستنتاجه لادائها الى انه "ليس في وسع الشرطة العراقية في الوقت الحاضر توفير الأمن على مستوى كاف لحماية الاحياء العراقية من المتمردين والعنف الطائفي.. ولكي تكون فعالة في التصدي للتهديدات.. يجب ان تدرب وتجهز بشكل أفضل"، والتقرير لا يوصي بحلها كما هي الحال مع سابقتها.

هذا التمييز بين (شرطة وطنية) واخرى (عراقية) و(شرطة اقليم) و(قوات حفظ النظام) و(حرس وطني) و(جيش عراقي)، هوالذي أوجد منذ البدء شعوراً عاماً لدى الناس ولدى المتقدمين للعمل فيها بان ثمة إختلافات جوهرية هي انعكاس للواقع الاجتماعي. ومن ثم فان على كل جهاز ان يتصرف ضمن إطار خاص به وبشكل مختلف عن الآخر واحياناً متقاطع معه، وليس بوصفها تشكيلات لمؤسستين أمنيتين رئيستين الاولى مهمتها حفظ أمن البلاد من اي تحد أو تهديد خارجي والثانية مهمتها حفظ الأمن والنظام في الداخل، وكلتاهما معنيتان بحماية هذا الأمن وتكمل إحداهما الأخرى.

ضعف الاداء ايضاً متأت من الخلل الذي رافق عملية إعادة بناء المؤسسات الامنية. منه ما يتعلق:

٦-٣-٣-١ بأهلية من تم قبولهم للعمل في هاتين المؤسستين وتشكيلاتهما. فالغالبية منهم لا تمتلك المؤهلات الاساسية والضرورية لرجال القوات المسلحة والاجهزة الأمنية. وفي مقدمتها الخلفية السلوكية والشخصية السوية والانضباط والمستوى الثقافي المتدرج وفقاً لتدرج المراتب التي يتم شغلها الذي لا ينبغي ان يقل عن شهادة التعليم المتوسط على الاقل، واللياقة العامة البدنية والنفسية والادبية.

٦-٣-٣-٢ ما يتعلق بمناهج التأهيل والتدريب والفكر الأمني ومعاييرها وقواعدها المهنية والسلوكية ودرجة انسجامها وتواؤمها مع القيم الوطنية العامة للمجتمع.

٦-٣-٣-٣ الدوافع الحقيقية للمتقدمين للعمل. فالغالبية منهم جاءوا بدافع الحاجة لسد احتياجاتهم واحتياجات عوائلهم ومتطلبات المعيشة الاساسية والضرورية نتيجة البطالة وشلل النشاطات الاقتصادية والخدمية، وليس بدافع الرغبة في العمل في مؤسسات أمنية لخدمة المجتمع. فيما جاء آخرون، وخاصة

[١] المصدر نفسه، ص١٣٨.

فئة الشباب، بدافع التماهي والتمتع بسلطة ما لقهر الآخرين، أو بدوافع عدوانية الى جانب الحصول على المال.

إن هذه وتلك وربما غيرهما سهلت عملية إختراق هذه المؤسسات من قبل عناصر مختلفة الاتجاهات والدوافع إنعكست بشكل واضح وملموس على أداء الاجهزة الأمنية. وكانت النتيجة خسارة هذه الاجهزة لجانب كبير من مصداقيتها ومن ثقة المواطن والمجتمع بها ومن ثم ترددة إن لم يكن إحجامه عن مساعدتها في إنجاز مهامها. وإمتد تأثير هذا الى الموقف من الحكومة وخططها الأمنية كونها المسؤولة عن توفير الأمن. كما اتسع ليشمل الموقف من الاحتلال وادارته وقواته، وطبعاً سياسته واستراتيجيته، في صور شتى من الرفض والمقاومة المباشرة لقواتها وعبرها لسياستها واستراتيجيتها وكمبرر آخر لرفض الاحتلال ومقاومته، وكل ذلك أدى الى زيادة دائرة العنف واتساعها.

الخاتمة

إنه، ومع الاخذ بنظر الاعتبار الحقائق والمعطيات والمدركات التي ذكرت بخصوص السياسة والاستراتيجية الاميريكية في العراق وما نتج عنها من معضلة أمنية في العراق، تبقى الاسباب الجوهرية والرئيسة للتدهور الأمني وتداعياته مرتبطة بالاحتلال وسياسته واستراتيجيته وإجراءاته المترتبة عليه من ناحية، ومن ناحية أخرى بعدم نهوضه بمسؤوليته الدولية كما ينبغي للحفاظ على أمن العراق. ومن ثم فان كل ما حصل ويحصل وما قد يحصل في المستقبل القريب والمنظور وربما البعيد هو نتيجة مباشرة لهذه السياسة واستراتيجيتها والتصورات والرؤى التي بنيت على أساسها، والتي سيبقى العراق يدفع ثمنها من دماء أبنائه كافة بمختلف مكوناته الاجتماعية، ومن قيمهم ومصالحهم وأهدافهم وثرواتهم الوطنية، التي تشكل في المحصلة النهائية مقومات أمنهم الوطني.

وبما ان العنف، بوصفه واحداً من ابرز مظاهر إنعدام الأمن، لا يولد من فراغ، فانه لا يبرز الى السطح إلا بوجود دافع يحفزه. والهجمة التي تعرض لها العراق، ولما يزل، والتي إتسمت باكثر صور واشكال العنف المادي والمعنوي حدة وقسوة هي التي شكلت الدافع الذي فجر العنف في البلاد بمختلف أشكاله.

ويبدو ان الادارة الاميريكية فاتها إدراك، إن ما تمتلكه من قوة وقدرات هائلة قد يتيح لها التفوق في استخدام العنف وتوظيفه بطرق شتى، لكن ذلك لايعني بالضرورة أنها تحتكره دون غيرها لكي تطمئن الى اعتماده في إستراتيجيتها بشكل أساس دون ان تتوقع أن ينتج عنفاً مضاداً.

كما فاتها "ان (إستخدام) العنف ضد مرتكبي العنف المتكرر له ما يبرره بوصفه عملاً من أعمال الدفاع عن النفس"[1] كحجة قانونية(*)، يمكن أن تجد أطراف أخرى فيها مبرراً مقبولاً ايضاً للجوء الى العنف رداً على العنف المتكرر والمستمر للولايات المتحدة.

[1] **نعوم تشومسكي، المصدر السابق، ص١٤٠.**

وحتى تقدم الولايات المتحدة على تقديم أنموذج للأمن في العراق قادر على منافسة الانموذج الذي يتطلع اليه العراقيون، أنموذج لا يعتمد العنف وإنما الحوار واحترام حقهم في امتلاك إرادتهم، يصعب توقع إنتهاء العنف ومن ثم تحقق الأمن في وقت قصير نسبياً هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فان تحقيق الأمن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة ومضمون السياسة الأمنية للبلاد.

(*) جاء ذلك التبرير من قبل ادارة الرئيس الاميريكي رونالد ريجن عن شنها لغارات جوية علىخليج سرت في ليبيا. انظر، المصدر نفسه، ص١٤٠.